ارتفاع درجات الحرارة يزيد من استهلاك المياه!

مدير مياه دمشق لـ«الوطن»: عطل في عين الفيجة والورشات تعمل على إصلاحه

عبد المنعم مسعود

أكد مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب بدمشق وريفها عصام الطباع أن الواقع المائي لدمشق وريفها جيد مقارنة بالعام الماضي، كاشفاً عن وجود عطل في محطة عين الفيجة يتم إصلاحه منذ أمس وستنتهي عملية الإصلاح لعودة المحطة للعمل بالحالة الطبيعية، مشيراً إلى أن هناك برنامجاً بديلاً من البرنامج السابق يتم العمل عليه في هذه المناطق حتى إصلاح العطل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الطباع أن سبب تأخير أدوار تزويد المياه للمناطق المستفيدة من مركز ضخ جديدة بابوس هو العطل الكهربائي الطارئ الذي وقع الخميس الماضي على خط النقل المغذي لمركز ضخ جديدة بابوس، ما تسبب بانخفاض كميات المياه المنتجة التي يتم ضخها للمنطقة الغربية من مدينة دمشق والمستفيدة من مركز الضخ وهي مناطق ضاحية قدسيا، السكن الشبابي، حي الورود، قسم من قدسيا.

مبيناً أن طول الكبل المطلوب تغييره يصل لـ٤٠٠ متر من أصل خط طوله ١٦ كيلومتراً، متوقعاً أن تبدأ عودة المياه لمجاريها صباح اليوم الثلاثاء وقد تستغرق يومين لعودتها لما كانت عليه سابقاً.

وأشار إلى أن مشكلة المياه في مدينة جرمانا لا تعود لآبار المياه بل لمضخات المياه على آبار المدينة والبالغ عددها ٣٨ بئراً، موضحاً أن عدم استقرار التيار الكهربائي يؤدي إلى عدم إقلاع المضخات من ناحية وتشغيل مضخات المنازل في فترة الوصل الكهربائي يؤدي لخفض كل كميات المياه في الشبكة وهذه تحتاج إلى وقت لإملائها بشكل كامل.

وأشار إلى مشكلة قصر مدة الوصل الكهربائي سواء في دمشق أو ريفها ما يعني عدم قدرة كل المشتركين لملء خزاناتهم، إضافة إلى عملية استهلاك المياه الكبيرة في فصل الصيف.

وحول أن الخط المغذي من التقنين يجب أن يؤمن عمل كل المضخات وبالتالي ملء الشبكة، أكد الطباع أن هذا هو الهدف ولكن تحصل أعطال وهناك برنامج للتزويد ففي جرمانا عملية التزويد يوم بيوم.

وأكد أن هناك برنامجاً معلناً لتزويد العاصمة بالمياه وعملياً الواقع المائي جيد مقارنة بالعام الماضي فقبل شهرين لم يكن هناك مشكلة فوصل التيار الكهربائي كان ساعتين بأربع قطع والآن ٧ ساعات قطع وساعة وصل.

النساء يتخلين عن تنظيف السجاد والمغاسل أكثر الرابحين

حماة - محمد أحمد خبازي

تلجأ العديد من ربات البيوت في محافظة حماة، إلى مغاسل السيارات لغسيل المد الشتوي من سجاد وموكيت وحرامات ولحف، لعدم مقدرتهن على ذلك، ولعدم توافر المياه اللازمة لعمليات الغسل بكميات كافية للتنظيف، ولاهتمام تلك المغاسل بهذا الجانب من العمل الذي يدر لها دخلاً إضافياً جيداً.

وبيّن العديد من المواطنين أنهم وتلبية لرغبات زوجاتهم، اتصلوا بمغاسل مختصة بغسل المد الشتوي، التي هرعت آلياتها لتحميل سجادهم وموكيتهم وحراماتهم ولحفهم ونقله إلى المغاسل التي تتوافر فيها المياه والعمال القادرون على إنجاز ما لا تستطيعه ربات البيوت.

وأوضح أولئك المواطنون لـ«الوطن»، أن أجور غسل السجاد والموكيت والحرامات واللحف في هذا الصيف، ارتفعت بنسبة الضعف عمّا كانت عليه في العام الماضي، وصارت مكلفة ومتعبة، ولكن ما من حل آخر!.

وذكر مواطنون أنهم دفعوا أجرة غسل المتر نحو ٥ آلاف ليرة عدا أجور النقل، وهو ما يعني نحو ٣٠٠ ألف ليرة إذا كان مجموع أمتار السجاد والموكيت ٥٠ متراً.

وقال مواطنون آخرون: صحيح أن الأجرة مرتفعة، ولكن دفعها لأصحاب المغاسل أهون ألف مرة من دفعها للأطباء!، مضيفاً: فغسل المد الشتوي متعب جداً والصحة «على قدها»، وأجور معاينات الأطباء وأسعار الأدوية كاوية، لذلك لإنجاز هذه المهمة المنزلية الشاقة، فالمغسل هو الحل الأفضل.

ومن جانبه بيّن (منذر. د)، وهو صاحب مغسل سيارات، أن الموسم جيد جداً، والإقبال على غسل السجاد وغيره من المد الشتوي شديد.

وأوضح أن أجرة غسل المتر ٥ آلاف ليرة وكانت بالعام الماضي ٢٥٠٠ ليرة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ولفائف النايلون التي نحفظ بها السجاد والموكيت بعد غسله وتجفيفه بشكل جيد تحت الشمس، إضافة إلى ذلك أجور العمال الذين يعملون في الغسل، والنقل وخصوصاً للطوابق العالية.

وذكر (مدين. خ) وهو صاحب مغسل سيارات أيضاً، أن غسل المد الشتوي يشكل رافداً مهماً لعمل المغسل في الصيف، حيث تقصد أسر كثيرة غسل سجادها وموكيتها وحراماتها ولحفها في المغسل، كي تتراح ربة المنزل وأولادها البنات أو الذكور من مشقة عمليات الغسل ونشر الغسيل على البرندات أو رفعه وهو مبلول لنشره على جدران المنازل الأرضية!.

وأوضح أن للمغسل زبائن دائمين، يتصلون به كل صيف لغسل مدهم الشتوي، وهم متفهمون جداً لارتفاع الأسعار الذي يختلف كل عام عن سابقه، نتيجة ارتفاع التكاليف.

هل هي رفاهية أم إنها ضرورة؟

معاهد لتعليم اللغة وأخرى رياضية تستغل الصيف بأسعار خيالية.. والأهالي يشتكون

طرطوس- ربا أحمد

مع بداية العطلة الصيفية شهدت محافظة طرطوس إقبالاً كبيراً من الأهالي على المراكز والمعاهد التعليمية الخاصة والأكاديميات الرياضية سواء لتعلم اللغات أم أحد أنواع الفنون كالرسم والموسيقا والرياضة بأنواعها، ولكن معظم هؤلاء الأهالي بقي تركيزهم الأكبر نحو اللغات بشكل خاص لأنها جزء من الحياة المعاصرة وما يتطلبها من التعامل مع أحدث التقنيات، إضافة إلى الرياضة سواء كرة القدم أم السباحة لتفريغ طاقة الأولاد أولاً وتحسين أبدانهم ثانياً.

ولكن الصدمة كانت بالأرقام الفلكية التي طلبتها تلك المعاهد والمراكز حيث بلغ قسط الطالب عن مستوى واحد للغة الإنكليزية بين ٧٥٠ ألفاً إلى مليون و٢٠٠ ألف أي لمدة ثلاثة أشهر فقط، وهو رقم تزايد بما نسبته ٤٠ بالمئة عن الأعوام السابقة.

وأشارت إحدى الأمهات أنها تدفع لولديها ٤ ملايين ونصف مليون عن العام كاملاً، متسائلة هل يجب أن تدفع عشرات الملايين ليصل أولادها إلى نهاية المستويات والكورسات التعليمية للغة الإنكليزية؟ وماذا يقدم المعهد حتى يتقاضى هذه المبالغ؟

وكذلك الأمر للأكاديميات الرياضية التي تراوحت بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف ليرة من دون لباس يبلغ سعره ٧٥ ألف ليرة، بزيادة مقدارها ٥٠ ألف ليرة عن الموسم الصيفي الماضي، على حين بلغ تسجيل تعليم السباحة ٢٠٠ ألف والاشتراك بوسيلة النقل إلى المسبح بلغ ٧٥ ألفاً.

وبالتالي من لديه أكثر من ولدين عليه دفع الملايين لملء وقت فراغ الأولاد بشيء مفيد، ولاسيما أن معظم الأهالي توجهوا بشكل كبير نحو هذه المراكز هرباً من إدمان الموبايلات والنزول إلى الشوارع للعب، والسؤال هنا: هل هذه الأرقام والتسعيرات منطقية؟ ومن وضعها؟ ومن الجهة المسؤولة عن مراقبتها؟

رئيس دائرة التعليم الخاص في مديرية تربية طرطوس نضال ميهوب أوضح أن المخابر اللغوية أي الخاصة بتعليم اللغات لا يتم تحديد تسعيرة معينة لها لأنها تعتمد على كلف الكتب والمدرسين والإيجار والكهرباء وغيرها من المستلزمات، لذلك لا يوجد أي أسعار محددة من التربية، مضيفاً: كذلك بالنسبة لمراكز التدريب المهني التي تعلم الفنون بأنواعها لم يتم فرض أي أسعار محددة وإنما تحددها المراكز وفقاً للكلف أيضاً، وبالتالي التربية غير مسؤولة وفق القانون عن هذه التسعيرات.

وعند سؤال فرع الاتحاد الرياضي بطرطوس أكدت رئيس مكتب التراخيص الكابتن شروق البودي أن تراخيص البيوتات الرياضية تتضمن الأندية الرياضية الخاصة وهي مسؤولية فرع الاتحاد، حيث يقوم المواطن بالحصول على الموافقة من فرع الاتحاد ومن ثم الوحدة الإدارية ليتم إرسال الاضبارة من الفرع إلى الاتحاد العام للموافقة، والتسعيرة تحدد من صاحب البيت الرياضي، وهذا لا يتضمن الملاعب، علماً أن معظم الملاعب الموجودة حالياً على مستوى المحافظة هي استثمارات غالباً لجهات مختلفة ورسم التسجيل يتم من خلال المستثمر.

لكن بالنسبة لتراخيص الملاعب والمراكز الرياضية كشفت شروق أنه سيصدر قريباً قرار جديد خلال شهر سيتم من خلاله تصنيف الملاعب والألعاب لترخيص مركز تدريبي أو أكاديمية أو مدرسة وفقاً لدرجة التدريب والفئات العمرية والمساحة وعدد الملاعب، حيث سينظم الأمر ويصبح الترخيص من فرع الاتحاد والوحدة الإدارية لتتم بعد ذلك الموافقة عليه من اتحاد اللعبة المعني بتلك الرياضة، معربة عن أملها من خلاله في وضع أسعار دنيا وعليا لكل لعبة.

مدير الزراعة لـ«الوطن»: توسعنا في الخطة هذا العام والهدف الحد من أعداد الحرائق

١٠٦ حرائق تم التعامل معها هذا العام في اللاذقية

اللاذقية- عبير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا أنه تم التوسع بخطة مكافحة الحرائق مقارنة بالأعوام السابقة لتطوير آلية العمل والاستفادة من الخبرات المتراكمة بشكل عام، مبيناً أن الخطة التي تم اعتمادها تهدف إلى الحد من أعداد الحرائق ليصل إلى أقل عدد ممكن، وحماية الموارد الطبيعية «غابات وتنوع حيوي» والمحافظة عليها من التدهور، والإقلال من مساحة الحريق ليصل إلى أقل حد ممكن من المساحة.

وفي ظل الأجواء الحارة وتوقعات الأرصاد الجوية باشتداد الحرارة خلال فترة الصيف الحالي، وللحد من الحرائق ومكافحتها والتخفيف من مخاطرها قدر الإمكان، تم اعتماد خطة متكاملة لإدارة الموارد ومكافحة الحرائق في محافظة اللاذقية، وذلك خلال اجتماع أمس الأول ترأسه محافظ اللاذقية عامر هلال بحضور مديري الجهات المعنية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف دوبا: كما أن الخطة تهدف إلى تعزيز الشعور العالي بالمسؤولية لدى سكان المناطق الغابية، وخلق علاقة تعاونية بين هؤلاء السكان والمؤسسات الحكومية في مجال إدارة الحرائق، وبناء الشراكة مع جميع الجهات للقيام بأعمال الوقاية من الحرائق ومكافحتها، ومساهمة السكان في الوقاية من الحرائق ومكافحتها.

ونوّه دوبا بدور المجتمع المحلي وأهمية تفعيله عبر اللجان المشكلة على مستوى المحافظة كافة، مع الإشارة إلى المسؤولية المجتمعية وكذلك الأمر بالنسبة للوحدات الإدارية والجمعيات الفلاحية والفرق الحزبية وآليات القطاع الخاص للتعاون عند أي طارئ.

من جهته، أكد رئيس دائرة الحراج في مديرية الزراعة في اللاذقية، جابر صقور في تصريح لـ«الوطن»، العمل على جهوزية وتوزيع الإمكانات في الدائرة وتتمثل بـ٣٧ إطفائية و٣ صهاريج تغذية موزعة على مناطق المحافظة و٢٠ جراراً مزوداً بمقطورة و٥ مراكز إطفاء و١١ برج مراقبة و١١ سيارة نقل عمال.

ولفت صقور إلى تجهيز كل مراكز وفرق الإطفاء بالعدة والأدوات كما تم تشكيل فرق تدخل سريع في المناطق الحراجية البعيدة وذات الخطورة العالية.

وذكر أنه تم تشكيل لجنة مركزية على مستوى المحافظة برئاسة المحافظ، مهمتها الإشراف الكامل على اللجان المناطقية وعلى مستوى الوحدات الإدارية وإدارة الوقاية من الحرائق والتعامل معها.

صقور أشار إلى العمل بالتعاون بين وزارة الزراعة والهيئة العامة للاستشعار عن بعد لتطوير منظومة الإنذار المبكر عن الحرائق وتحديد موقع الحريق، ودراسة مصادر المياه في المحافظة ودعم المناطق الحراجية الفقيرة بالمياه من خلال تركيب خزانات بلاستيكية كحل إسعافي، سعة هذه الخزانات تتراوح بين ٤٥ إلى ٧٠ م٣ حيث تم خلال الأعوام الماضية تركيب خزانات في «القبلية- كرم المعصرة- قلعة المهالبة- محمية الشوح والأرز- عين التينة- التفاحية- سنابروت- القصب- السكرية- اسطمنا».

وفيما يخص عدد الحرائق، قال صقور: إنه تم التعامل مع ٥ حرائق حراجية و١٠١ حريق زراعي خلال العام الحالي، مشيراً إلى العمل بجميع الإمكانات للحد من الحرائق على مستوى المحافظة بشكل عام.

وكان محافظ اللاذقية عامر هلال أكد خلال الاجتماع الذي عقد أمس الأول أن الهدف من خطة مكافحة الحرائق اتخاذ التدابير اللازمة للحد من حدوث الحرائق والتخفيف من مخاطرها وضمان سرعة الاستجابة والتدخل عند حدوث الحرائق، مشيراً إلى العمل على تسخير جميع الجهود من الجهات العامة واستنفارها بالشكل الصحيح في حالة الطوارئ وذلك بالتنسيق مع منظومة الإطفاء.

وشدد على أهمية التشاركية بين كل الجهات عند حدوث الحرائق للتعامل معها بشكل فوري، منوهاً باستنفار جميع المديريات المعنية من شهر حزيران الحالي حتى نهاية فصل الصيف وذلك بموجب الخطة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذها وفقاً لدور كل جهة.

وخلال الاجتماع، أشار قائد الشرطة في اللاذقية، اللواء عبدو كرم إلى جاهزية الوحدات الشرطية جميعها في متابعة متسببي الحرائق وتوقيف من تثبت مسؤوليته، وتنسيق جهود عمليات الإطفاء على أرض الواقع وتقديم الموازرة المطلوبة.